التحديات الأمنية في ليبيا ما بعد القذافي

أ.د. فرحاتي عمر جامعة الوادي
أ. سليماني مباركة جامعة خنشلة

الملخص :

يشكل الوضع الأمني الهش في ليبيا منذ انطلاق ثورة 17 فيفري أهم التحديات أمام المسار الليبي نحو بناء الدولة والإصلاح الديمقراطي المحفوف بالعديد من المخاطر والتحديات ، ويعد وجود و استمرار هذه التحديات تهديدا كبيرا لاستقرار و أمن ليبيا و المنطقة ككل ، وعليه تسعى هذه الدراسة الى بحث أبرز التحديات و التهديدات الأمنية التي تواجه القائمين على أمر النظام الجديد في ليبيا ما بعد القذافي و أولويات التعامل معها .

Abstract :

The fragile security situation in Libya since the outbreak of the revolution of February 17 is one of the main challenges facing the path of state building and democratic reform, The presence and persistence of these challenges is a major threat to the stability and security of Libya and the region , On this basis, this study aims to discuss the most prominent security threats faced by the new Libyan regime post-Gaddafi era and priorities to deal with it.

الكلمات المفتاحية : نظام القذافي ، الثورة الليبية ، التحديات الأمنية ، الافاق الأمنية .

يشكل الوضع الأمني الهش في ليبيا منذ انطلاق ثورة 17 فيفري أهم التحديات التي تواجه القائمين على أمر النظام الجديد في ليبيا. فحالة الانفلات الأمني التي صاحبت القتال بين أنصار نظام القذافي و معارضيه والتسليح العشوائي لقوى الطرفين سعيا لحسم المعركة أدى إلى وجود السلاح وانتشاره بصورة كبيرة غير مسبوقة في المجتمع. فضلا عن بروز مظاهر وملفات أمنية أخرى جديدة وشائكة في ظل وجود تحديات تتعلق بشرعية السلطة الانتقالية في ليبيا وغياب القوة الأمنية التي تعمل تحت مظلة القانون.

ويمكن القول أن هناك جملة من التحديات والتهديدات الأمنية في ليبيا خلال المرحلة الراهنة يعتبر وجودها واستمرارها مهددا أساسيا لاستقرار وأمن ليبيا . ومن هنا نطرح التساؤل الآتي : **ما هي أبرز التحديات والتهديدات الأمنية التي يواجهها القائمون على النظام الليبي الجديد وأولويات التعامل معها؟.** وفي هذا السياق تتشكل معطيات الخطاب العلمي لهذه الدراسة. والتي تستهدف بحث أبرز هذه التحديات على ضوء النقاط التالية:

1- لمحة عن نظام العقيد القذافي والعوامل المساهمة في إسقاطه

www.manaraa.com

2- الواقع الأمني الليبي : السياسات والأجهزة

3- أبرز التحديات والتهديدات الأمنية ما بعد الثورة

4- آفاق تعزيز الأمن في المرحلة الانتقالية.

1 -**لمحة عن نظام العقيد القذافي والعوامل المساهمة في إسقاطه**

على مدار 42 عاما أقام العقيد القذافي نظاما احاديا مبني على حكم الفرد الواحد وكانت سلطته هي السلطة المطلقة موجزة في شعار "الله، معمر، ليبيا"، وبذلك تألف جهاز السلطة في ليبيا- بما في ذلك الأفرع السياسية والإدارية والعسكرية والأمنية- من مجموعة معقدة من الوحدات والأفراد يخضعون جميعا في النهاية إلى أوامر قائد البلاد معمر القذافي . وقد مكنت تركيبة السلطة الفردية للقذافي إلى حد كبير من إعطاء الأوامر بشكل مباشر إلى كافة مستويات جهاز الدولة في ليبيا، مع ضمان تنفيذها بشكل فوري، وبالتالي كان نتاج حكم القذافي دولة استبدادية مفروضة بقسوة مع تفويض الصلاحيات الى كيانات مستقلة -أحيانا متداخلة- يقودها عادة أفراد الدائرة الداخلية، وبذلك انعدمت الخصائص الرسمية للتسلسل الهرمي الحكومي المرتبط بتركيبات الدولة الأكثر تقليدية(1) .

لم تسمح طبيعة النظام الشمولية وغياب أي مؤسسات سياسية وانعدام إعلام مستقل برصد إرهاصات الثورة . فقد كانت الثورة الليبية مفاجأة لكل المتتبعين فالجدار الحديدي المضروب حول ليبيا كان يمنع تسرب أية معطيات حول الحراك الاجتماعي، كما أن غياب معارضة مؤسساتية لم يسمح بالتسلسل الذي تعرفه الحركات الاجتماعية والسياسية عادة، فمن الواضح أن النظام الليبي لم يكن يتوقع انتفاضة بهذه القدرة على الإصرار وسرعة الانتشار وتلقائية الانخراط حتى بين بعض دعائم النظام السابق(2)، وقد ساهمت الكثير من المؤشرات في إسقاط نظام العقيد القذافي ومن هذه المؤشرات ما يلي:

أ- تشكيل المجلس الوطني الانتقالي في فيفري 2011 وتوالي الاعترافات الدولية بدوره واختلاف ذلك من دولة إلى أخرى حتى فترة سقوط العاصمة طرابلس في 20 أوت 2011 وخروج القذافي منها.

ب- صدور جملة من الأدبيات والوثائق التي ساهمت في تحديد ملامح المرحلة المقبلة ولو نظريا ومنها خارطة الطريق التي حددت أهداف ورؤية ثورة فيفري 2011 المتمثلة في بناء دولة المؤسسات والدستور والحكم بالقانون وتحقيق العدالة والمساواة .

ت- صدور قراري مجلس الأمن رقم 1970 و1973 والقاضي بحماية المدنيين.

ث- انعقاد سلسلة من اجتماعات مجموعة الاتصال المتعلقة بالحالة الليبية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ج- التدخل العسكري في ليبيا من قبل قوات التحالف تطبيقا لقرار مجلس الأمن 1973.
ح- سلسلة الانشقاقات التي تمت من قبل بعض رموز أركان نظام القذافي ، وساهم بعض هؤلاء في تشكيل المجلس الوطني الانتقالي أو في المكتب التنفيذي.
خ- إصدار الإعلان الدستوري المؤقت من قبل المجلس الوطني الانتقالي المؤقت في 3 أوت 2011 والذي اشتمل على الأسس الرئيسية للمرحلة المقبلة [3].

وتكشف التطورات التي جرت بالبلاد منذ إعلان التحرير أنه ليس هناك إجماع على أي شيء سواء كان دستورا أو مبادئ عامة أو ثوابت وطنية. فالإعلان الدستوري المؤقت لم يحظ بالقبول الواسع وهو محل انتقاد منذ صدوره إلى اليوم. كما لم تحظ الخطوات التي بنيت على أساسه بالقبول العام أو توافق القوى الفاعلة سياسيا وعسكريا ، بل أن الحكومة المؤقتة التي شكلت مؤخرا تواجه عقبات كثيرة ومتكررة وتحديات على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية [4]. و كان لبروز بعض الأحداث قبل التحرير الأثر في تحديد أولويات ومصادر التهديد الأمني ، من تلك الأحداث مقتل رئيس أركان الجيش الليبي في صيف2011. مما كان له الأثر في غياب الثقة في المرحلة اللاحقة ومرحلة ما بعد التحرير خاصة فيما يتعلق بالجانب الأمني[5]. ومن هنا سنركز اهتمامنا على حقيقة الصعوبات التي تمثل تحديا أمام توطيد الأمن والاستقرار في ليبيا والتي من شأنها أن توفر انتقالا سلسا نحو الديمقراطية .

2- الواقع الأمني الليبي:

يشكل التطرق ولو بإيجاز للواقع الأمني الليبي في حقبة نظام العقيد القذافي والمرحلة الراهنة أرضية تمهيدية ستساعد على فهم واستيعاب خلفيات وجذور بعض التحديات الأمنية الجديدة والمتجددة التي تواجهها السلطات الليبية الجديدة من جهة. وفهم أسباب عجزها في الكثير من الأحيان عن التعامل مع هذه التحديات وتقويضها :

أ- الواقع الأمني الليبي في حقبة العقيد القذافي :

ارتبط مفهوم الأمن الوطني خلال فترة نظام القذافي بأمن النظام الذي ارتكز على المحافظة على النظام السياسي وسبل تقويته وتعزيزه. وهناك العديد من المظاهر التي أكدت هذا المفهوم لعل أبرزها [6]:

- محاولات تحييد المؤسسة العسكرية وحلها وان كان ذلك في الإطار الإيديولوجي الذي ركز على مفهوم الشعب المسلح وعسكرية المدنيين. إلا أنه ومع مرور الزمن برزت ظاهرة الإحلال بإنشاء

www.manaraa.com

جيش بديل تمثل في الكتائب الأمنية التي تعتبر ميليشيا عائلية بالدرجة الأولى لتفريغ محتوى المؤسسة العسكرية .

- اعتماد التجنيد للمؤسسة العسكرية والمؤسسات الأمنية الأخرى على مصادر التجنيد التقليدية كالقرابة والولاء الأيديولوجي.

وقد شكل القذافي قوات الأمن الليبية من كيانات مختلفة ضمت القوات المسلحة الليبية ، الكتائب واللجان الثورية والتي كانت متواجدة بشكل مستقل تميزت ببنية قيادية عمودية تخضع جميعها لإمرة القذافي(7)، وهو ما خلف إرثا مزدوجا يثقل كاهل السلطات الليبية الجديدة. **الإرث الأول** أورثها إياه على شكل نظام يرتكز عليه شخصيا وعلى عائلته، وفشله في تطوير مؤسسات وطنية حقيقية ، وتعمده إبقاء الجيش ضعيفا لمنع ظهور منافسين محتملين يمكن أن يتحدوا سلطته. أما **الإرث الثاني** فقد نشأ من الطريقة التي تمت بها الإطاحة بالعقيد القذافي والتي تمثلت في التحرير التدريجي والمتقطع لأجزاء مختلفة من البلاد. حيث تطوع عدد كبير من القوات والميليشيات المحلية للمشاركة في هذه المعركة وبعد سقوط القذافي بات بوسع الجميع أن يعتبروا أنهم مساهمين في التحرير الوطني. ومن هنا تتوزع الشرعية التي يمكن أن تدور حولها معارك مسلحة لا تنتظر عملية البناء الديمقراطي والتي يرجح أن تستمر لفترة طويلة(8).

ب- الواقع الأمني الليبي في حقبة ما بعد القذافي :

أدى ارتباط جانب كبير من الأجهزة الأمنية في الحالة الليبية بنظام القذافي، حتى اللحظات الأخيرة قبل سقوطه، إلى إقصاء هذه المؤسسات. كما أدى هروب أو مقتل عدد كبير من كبار القيادات الأمنية في الجيش والشرطة إلى انهيار المؤسسات الأمنية الرسمية للدولة، وذلك في الوقت الذي برزت فيه دور المليشيات الثورية التي لعبت دورا بارزا في القضاء على نظام القذافي كلاعب أساسي، غير أن المشكلة أن هذه الكتائب افتقرت إلى القيادة المركزية الموحدة، كما غلب على بعضها التنافس الشديد فيما بينها.

ويمكن القول أن الأجهزة الأمنية التي تشكلت بعد الثورة شملت مجموعات تنتمي إلى مليشيات متضاربة الأهداف والمصالح، ومن أهم الأجهزة الأمنية التي تشكلت بعد الثورة ما يلي:

- **اللجنة الأمنية العليا:** وهي جهاز مواز لقوات الشرطة الليبية، وتتكون من مليشيات عدة تدين بالولاء بصورة أساسية لقادتها، وتتواصل الجهود لتحويل ولائها للدولة الليبية.

- **قوات درع ليبيا:** وهي تحالف من المليشيات من الشرق ومصراته والزنتان، والتي تعمل كقوة

www.manaraa.com

موازنة للجيش الوطني الليبي، وقد تكونت بمبادرة من قادة المليشيات أنفسهم، وذلك بغرض مساعدة الجيش الوطني وأجهزة الأمن(9).

والملاحظ أن غياب جهاز امني بطابع رسمي فضلا عن افتقار الأجهزة المشكلة للتنظيم والهيكلة والقيادة المركزية قد أبان عن عجز وضعف شديد في التعامل مع جملة التحديات والتهديدات الأمنية الخطيرة التي تطرحها المرحلة الانتقالية وهو ما سيتم توضيحه فيما يلي .

3- أبرز التحديات والتهديدات الأمنية ما بعد الثورة :

نستعرض فيما يلي أبرز التحديات والتهديدات الأمنية التي تواجهها السلطات الليبية الجديدة مع الإشارة إلى استراتيجياتها في التعامل معها ومدى نجاعتها :

أ- تحدي نزع السلاح وتفكيك الميليشيات:

تسببت السيول الكبيرة للأحداث وتنوع اللاعبين في الساحة الداخلية الليبية إضافة إلى الدعم الخفي المقدم للثوار من الخارج وحدوث فوضى انتشار المجالس العسكرية في مختلف المدن ونظامها الخاص في توزيع السلاح على الأفراد في الانتشار الواسع والكثيف للسلاح في الداخل الليبي، وحمل كافة القبائل الليبية للسلاح الذي ساعد على إحياء صراعات قديمة ويشكل في الوقت ذاته أعباء أمنية كبيرة على السلطات الليبية الجديدة يصعب إدارتها وحلها، مما يتسبب في تأجيل استقرار الوضع الداخلي في البلاد[10].

في المراحل الأولى من القتال أنشأ المجلس الانتقالي جيش التحرير الوطني لكنه لم يعمل بوصفه جيش بقدر ما كان محاولة اندماج وتنسيق بين كتائب مستقلة شكلها ضباط سابقون ومواطنون عاديون . وفي بيئة ما بعد الثورة أظهرت هذه الكتائب انعدام الثقة لا في الحكومة المؤقتة فحسب بل بينها البعض أيضا[11]، وتوضح الموجة الدراماتيكية الأخيرة من أحداث العنف أن الميليشيات التي لعبت دورا حاسما في الإطاحة بنظام القذافي باتت تشكل اليوم مشكلة كبيرة، ويكتنف الغموض عدد هذه الميليشيات لكونها في عملية مستمرة من التشكل والحل أو إعادة البناء استنادا إلى جملة متنوعة من الديناميكيات المحلية [12]، ففي حين يقدرها البعض ب 100 ميليشيا يقدرها آخرون بثلاثة أضعاف هذا الرقم[13]، معظم هذه الجماعات أو الميليشيات ذات طبيعة جغرافية إذ ترتبط ببلدات أو مناطق محددة بدلا من ارتباطها بأيدولوجيا معينة أو الانتماء القبلي أو العرقي نادرا ما تمتلك أجندة سياسية واضحة تتجاوز الدفاع عن مصالحها وتأمين بلداتها[14]، ويذكر بأن أكثر من 125000 ليبي يحملون السلاح الآن . ولا تنظر هذه الجماعات إلى نفسها على أنها تعمل تحت قيادة سلطة مركزية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حيث أنها تتبع إجراءات منفصلة في تسجيل أعضائها وأسلحتها وفي إجراءات اعتقال واحتجاز المشبوهين[15]. وهو ما يطرح عددا من المشاكل قد يكون أكثرها حدة أن كل منها تقوم بعملية مأسسة خاصة بها مقلدة تنظيم الجيوش النظامية وتبني هيكليات موازية ستصبح بمرور الوقت أكثر ترسخا وتزداد صعوبة اقتلاعها[16]. وكذا مخاطر اصطدامها ببعضها البعض.

وحسب المتتبعين ستزداد هذه الجماعات تشددا خاصة مع حصولها على مواقع وأصول تريد الدفاع عنها . كما أن انتشار الأسلحة والتجاذبات المناطقية والمخاوف المتعلقة بمن ينبغي فعله حيال المقاتلين الشباب العاطلين عن العمل بعد تفكيك الميليشيات تعقد من احتمالات تفكيك المجموعات المسلحة أكثر فأكثر [17]. ولذلك فليس من المحتمل أن تتخلى هذه الميليشيات ولا المدن التي تدعمها بشكل كامل عن الأسلحة وحل هذه الميليشيات قبل أن يثقوا في العملية السياسية[18]. ويؤكد ذلك تصريح بلحاج قائد المجلس العسكري بطرابلس احد أقوى التشكيلات العسكرية للتنظيمات الثورية تعقيبا على مسألة نزع السلاح" أن هذا الأمر - تسليم السلاح- ليس مدرجا على جدول أعمالنا الآن" . وواصل بالقول"... أنهم يطالبون الحكومة بتعيين الثوار في الوزارات والمؤسسات العامة ...و أن عليهم الانتظار إلى حين الإعلان عن خطط وبرامج الوزارات المعنية" . مبينا أنه " ..عندما تتلاقى وجهات النظر في نقطة معينة فستكون هناك حاجة لصياغة خطة شاملة ....ثم يحدث تسليم الأسلحة....."[19]. وهو ما يؤكد فجوة الثقة بين أجنحة النظام .

وجوهر المسألة سياسي إذ يرتبط تكاثر عدد الميليشيات اليوم إلى عدد من الخصائص الأخرى للمشهد السياسي. هناك من جهة غياب حكومة فعالة وتمثيلية وشرعية بشكل كامل. وهناك الانقسامات المجتمعية الكبيرة بين المعسكر ذي الاتجاه الإسلامي والمعسكر ذي الاتجاه العلماني. إضافة إلى الانقسام بين ممثلي النظامين القديم والجديد من جهة أخرى. دون قيام حكومة انتقالية شاملة ودون وجود مؤسسات وطنية أكثر قدرة خصوصا في مجالات الدفاع والشرطة وتقديم الخدمات الحيوية[20].

ولقد اتخذ المجلس الوطني الانتقالي بعض المبادرات للتحول إلى السيطرة المركزية. ففي مطلع أكتوبر 2011 أنشأ المجلس الوطني الأعلى في أعقاب ما قيل انه محادثات قاسية مع الميليشيات [21]كخطوة تستهدف التعامل مع هذه الكتائب ضمن إطار وطني منسق. وجاء تعيين أسامة الجويلي وزيرا للدفاع في نوفمبر 2011 كاعتراف بثقل ميليشيات الزنتان والتي تعد أهم الميليشيات الموجودة في ليبيا من حيث فعاليتها وتنظيمها وهي المسؤولة عن اعتقال

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سيف الإسلام القذافي ، وتتولى حماية المؤسسات الحكومية الليبية في طرابلس والمنشآت الاقتصادية وحقول النفط. كما تم تعيين فوزي عبد العال وزيرا للداخلية وهو يترأس إحدى الميليشيات في مصراتة وهي أحد أبرز الميليشيات التي ساهمت في إسقاط نظام القذافي[22]، كما قام المجلس الوطني أيضا بتشكيل لجنة التعبئة والتي تهدف للمساعدة على دمج مقاتلي الميليشيات. وكخطوة أولى تم الإعلان عن خطة لدمج 75000 مقاتل من أصل ما يقدر ب120000مقاتل. ولكن حتى الآن لم يسجل في هذه البرامج سوى حوالي 15000 [23] ، ومن جهة أخرى طرح المجلس الوطني الانتقالي برنامج لوضع عدد متزايد من الثوار على جدول الرواتب الحكومية وإدماج من يرغبون في قوات الجيش أو الشرطة وتوفير تدريب بديل على الوظائف أو فرص التعليم المستمر لمن يرفضون[24] ، وفي ذات السياق خصص المجلس الوطني الانتقالي 8 مليارات دولار لهيئة شؤون المحاربين لإعادة دمجهم في الحياة المدنية[25].

مما سبق يتبين أن واحدة من أصعب المهام الملقاة على المجلس الوطني الانتقالي والحكومة الليبية الانتقالية ضرورة سرعة القيام بها هو تجميع هذا السلاح بين أيدي حامليه وهو أمر في غاية الصعوبة في ظل حالة التوجس والريبة المتبادلة بين بعض القوى والجماعات والقبائل في المجتمع الليبي والتي يرى كل منها في السلاح الذي في حوزتها ضمانة لأمنها الخاص.

ب - تحدي المصالحة الوطنية وإدماج قوات الأمن في النظام السابق: مسألة لا تقل خطورة وأهمية باتت تشكل دينامية جديدة في المشهد الأمني الليبي المتشرذم خاصة مع تصاعد التوترات بين الثوار الذين اكتسبوا قوة جديدة والذين كانوا في الماضي دون أية قوة أو كانوا مقموعين في ظل النظام السابق والقيادات الأمنية والسياسية والبيروقراطية النخبوية التي عملت لفترة طويلة تحت ظل نظام القذافي [26]. وككل ثورات العالم ستكون هناك حاجة ملحة للمصالحة بين الثوار ومؤيدي معمر القذافي. لكن التحدي في ليبيا سيكون غياب أو ضعف مؤسسات الدولة المناط بها القيام بالوظائف القضائية. كما أن غياب سيادة القانون ستؤثر كثيرا في إمكانية اللجوء لقنوات شرعية لتحقيق هذه المصالحة[27].

ويمكن القول بوجود خلافات واضحة في المشهد الليبي في هذا الشأن ما بين فريقين ، **فريق أول** يضم بعض الإسلاميين وقوى داخلية ومعارضة المهجر ويرى انه لا مكان لأنصار النظام القديم في النظام الليبي الجديد[28]. وفي هذا السياق أبدى العديد من المحللين العرب والغربيين العارفين بطبيعة المجتمع الليبي الذي تهيمن عليه الهوية القبلية تخوفهم من عمليات الثأر التي يمكن أن يلجأ إليها الثوار ضد الأشخاص الذين ظلوا موالين للعقيد القذافي. هذه المخاوف أكدها تقرير أصدرته منظمة العفو الدولية شهر فيفري 2012 والذي أشار إلى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عمليات اعتقال وتعذيب متكررة للعمال الأفارقة المهاجرين الذين زعم أنهم من أنصار القذافي ، وكذا قيام كتائب مسلحة مختلفة باحتجاز ما بين 5000 و 6000 معتقل بصورة تعسفية من يزعم أنهم مؤيدون للقذافي في مختلف أنحاء البلاد حيث تعرض الكثير منهم للتعذيب(29) ، وفي المقابل يرى **الفريق الثاني** ضرورة التعامل الحضاري مع بقايا نظام القذافي ، ولقد أصرت السلطات الليبية على نحو متكرر على التمييز بين أولئك الذين لوثوا أيديهم بالدماء والذين ينبغي محاكمتهم ، وأولئك الذين لم تتلوث أيديهم (30)و الذين يجب إدماجهم في ليبيا الجديدة. وفي هذا الإطار تشير إحدى وثائق المجلس الوطني الانتقالي الليبي التي كشف عنها شهر أوت 2011 إلى انه تم تجنيد نحو 800 من مسئولي الجهاز الأمني الليبي السابق ليكونوا نواة القاعدة الأمنية لحكومة ليبيا الجديدة(31).

وبالرغم من تصريحات مسؤولي المجلس الوطني الانتقالي المتعددة حول ضرورة التعامل الحضاري مع مؤيدي نظام القذافي ودمجهم في النظام الجديد. فإن انتشار السلاح ورسوخ مفهوم وقيم الثأر في الثقافة البدوية بشكل عام قد يشكل عائقا أمام دخول هذه التصريحات حيز التنفيذ.

ج- تحدي إعادة بناء القوات النظامية:

شكل تفتت البنى والمؤسسات الأمنية وكذلك المرتبطة بالأمن المحلي كمراكز الشرطة وكذلك مؤسسات الإصلاح "السجون" وهروب عديد المساجين احد أهم مصادر التهديد الأمني في حقبة ما بعد القذافي (32)، وفي ظل ذلك يواجه المؤتمر الوطني العام التحدي الهائل المتمثل في إعادة بناء القطاع الأمني في البلاد. وهي المهمة التي تترتب عليها آثار بليغة ولاسيما في الشرق(33)، هذا و يمثل بناء الجيش الوطني والشرطة أولوية ملحة وقد وضعت الحكومة خطة لإصلاح قطاع الأمن تشمل التوظيف والتأهيل والتدريب والمعدات وذلك بمساعدة عدد من الحكومات مثل الأردن، قطر وتركيا.

والأكيد أنه لن يعاد بناء القوات المسلحة بسرعة كافية لضمان انتقال آمن عبر مرحلة الانتخابات وصياغة الدستور الجديد، لكنها يجب أن تكون جاهزة بعد ذلك للمساعدة في ترسيخ الأمن القومي والحفاظ عليه بعد هذه الفترة من انعدام الأمن والاستقرار(34).

د- تحدي تأمين الحدود الليبية :

أدى سقوط نظام القذافي إلى نشوء أزمة دائمة في ما يتعلق بضبط الحدود الليبية البالغ طولها 4300 كلم، واستعادة السيطرة على الأسلحة السائبة من ترسانة القذافي التي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تعبر هذه الحدود. وفي هذا السياق تواجه السلطات الليبية الجديدة قضيتين شائكتين تتعلقان بتركة النظام السابق[35]:

1- منطقة جنوبية مهملة اقتصاديا واجتماعيا يعتمد سكانها إلى حد كبير على التجارة عبر الحدود لتأمين معيشتهم بسبب التهميش الذي تعرضت إليه هذه المجتمعات العابرة للحدود لفترة طويلة على يد الدولة. وهو ما دفعها إلى إنشاء شبكات من التبعية مع امتداداتها في الدول المجاورة التي تسهل عملية الاتجار غير المشروع. وتشكل قبيلتي التابو والطوارق أحد أقوى القبائل في الجنوب الليبي وتعترف كلتاهما أن الحدود من الناحية العملية مفتوحة على مصراعيها. ولكن ما لم يتم الاهتمام بمصالحهما المحلية فإنهما ليستا مستعدتين للمساعدة في معالجة مصالح الدولة الليبية في تأمين الحدود.

2- قطاع امني متهالك يفتقر إلى التنسيق المركزي الواضح والمعدات والروح المعنوية.

ويتسبب عجز ليبيا عن السيطرة على حدودها بمشاكل كبيرة للمنطقة ككل ذلك أن عملية تهريب الأسلحة والبشر والوقود والبضائع تتم بحرية إلى حد ما من جميع أنحاء المغرب العربي وذلك بفضل الجماعات العرقية وعلاقاتها الوثيقة بشبكات الإجرام المنظم التي تعمل على ربط المنطقة ببعضها البعض[36]. هذا وقد تزايدت المخاوف الإقليمية والدولية بعدما تسبب أبناء قبيلة الطوارق المدججين بالسلاح عبر استخدامهم الطرق العابرة للحدود الليبية جزئيا في سلسلة من الأحداث أدت في مارس 2012 إلى وقوع انقلاب عسكري في مالي المجاورة[37].

ووفقا للتقديرات الأمريكية فإن نظام القذافي يمتلك 20 ألف صاروخ ارض- جو ورغم الاعتقاد بأن ألافا منها قد دمرته غارات الحلف الأطلسي أثناء الصراع . فإن كثيرا منها نهبت من المخازن المكشوفة أثناء فوضى الثورة الليبية[38]. وتتشارك القوى الكبرى مخاوف وصولها إلى تنظيم القاعدة -و محاولاته إقامة حزام اخضر عبر جنوب ليبيا- خاصة بعد العثور على عدد من الصواريخ المضادة للطائرات بحوزة مقاتلي هذا التنظيم في الجزائر وتشاد[39]. وفي هذا السياق صرح زعيم تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي مختار بلمختار بصورة علنية أن "اقتنائنا للأسلحة الليبية هو شيء طبيعي تماما ....". كما حث كبير مقاتلي تنظيم القاعدة أبو يحي الليبي في 6 ديسمبر الماضي الليبيين على التمسك بأسلحتهم وعدم تسليمها [40].

في الآونة الأخيرة سارعت الحكومة الليبية إلى اتخاذ جملة من الإجراءات لتأمين حدودها كإلتزامها بتوفير 8000 جندي لمراقبة الحدود[41]. كما قام المجلس الانتقالي الليبي عبر قانونه الشامل الذي يحمل رقم (11) والذي أعاد تحديد العلاقة بين وزارة الدفاع ورئيس الأركان بتعيين

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نائب وزير الدفاع الصديق مبروك رئيسا لحرس الحدود. هذا الأمر أضفى على الجماعات المسلحة التي تسيطر على المراكز الحدودية المحلية مظهرا من الشرعية حيث تم تسجيل تلك المراكز ووضعها اسميا تحت سلطة وزارة الدفاع(42).

وفي إطار الدعم الخارجي المقدم لليبيا في هذا المجال وقعت الحكومة الايطالية اتفاقا لتقديم مساعدة مالية وفنية لتدريب الشرطة على مراقبة الحدود. كما التزمت الولايات المتحدة الأمريكية حتى الآن بتقديم 40 مليون دولار لجمع ما يقدر ب 20 ألفا من الأسلحة السائبة وغيرها من الأسلحة التي تهدد الاستقرار الإقليمي ، وجمع حتى الآن 5000 منها وأتلف. ولذات الهدف تبرعت الحكومة الكندية بمبلغ 10 ملايين دولار ، في حين خصصت بريطانيا، كندا، هولندا، وألمانيا مجتمعة مبلغ 5 ملايين دولار في مجال الدعم الفني لتأمين أنظمة الدفاع الجوي المحمولة (43).

ه- تحدي بناء الأمن في شرق ليبيا:

تواجه ليبيا حالة مزمنة من عدم الاستقرار ناجمة عن عدد من الصراعات المحلية حول الهوية والطاقة والموارد في المناطق الغربية والجنوبية والشرقية، مما يبعث على القلق أن تلك الصراعات تؤثر على قدرة الدولة وربما عرقلة ظهور مؤسسات ديمقراطية، كما تشجع الصراعات الكتائب الثورية القوية التي اضطرت الحكومة الانتقالية التي تفتقر إلى وجود قوة شرطة وجيش وطني فعالين إلى استمالتها لإخماد القتال(44).

الأكثر إلحاحا من هذه الصراعات المحلية الحالة الأمنية المتدهورة في إقليم برقة الشرقي(45)، نشير على سبل المثال إلى الاشتباكات الدامية بين التبو وهي أقلية افريقية من غير العرب مهمشة منذ فترة طويلة والزوي القبيلة العربية التي كان القذافي يؤثرها(46)، فجذور المظالم في الشرق الليبي عميقة و ترتبط جزئيا بإرث سياسة القذافي التي همشت المنطقة ، لكن أخطاء المجلس الانتقالي الوطني غذت أيضا الشكوك إزاء الإهمال المستمر. يضاف إلى ذلك الأسئلة حول تقاسم عائدات النفط حيث أن المنطقة الشرقية مسؤولة عن ما يقرب من 80% من إنتاج النفط الليبي. وقد أظهرت الجماعات المسلحة في ذلك الجزء من البلاد قدرة بالفعل على وقف هذا الإنتاج ، وشن هجمات على المصالح الغربية والمواقع الصوفية وكان آخر هذه الأحداث الاعتداء على القنصلية الأمريكية في بنغازي أودى بحياة السفير الأمريكي كريستوفسكوت ستيفنز وثلاث دبلوماسيين أمريكيين آخرين. وهو ما يمثل شكلا من أشكال الضغوط والنفوذ على الحكومة المركزية (47).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد ظهرت مجموعة من الأحزاب الفيدرالية الجديدة في الشرق تطالب بالحكم الذاتي، وفي 6 مارس 2012 عقد مؤتمر جماهيري في مدينة بنغازي حضره سياسيون وزعماء القبائل في الشرق جرى خلاله إعلان تشكيل المجلس التأسيسي لإقليم برقة برئاسة احمد الزبير، وهو من بين الأعضاء المؤسسين للمجلس الوطني الانتقالي الذي يحكم البلاد منذ سقوط نظام القذافي، وقد اصدر المشاركون في المؤتمر بيانا تحت عنوان «ميثاق برقة للعيش المشترك» طالبوا فيه بالعودة إلى الدستور الملكي رافضين الإعلان الدستوري الصادر عن المجلس الوطني الانتقالي ، ومشددين على أن نظام الاتحاد الفيدرالي يعد خيارا لإقليم برقة في إطار دولة ليبية مدنية ودستورية تكون شريعتها الإسلام [48]، وقد شكل المجلس جناح مسلح هو جيش برقة، واقع الأمر أن المحاولة التي قام بها المؤتمر لاستغلال الفراغ الدستوري من اجل تشكيل هيئة حاكمة بصورة أحادية هي دليل على هشاشة المرحلة الانتقالية الراهنة .

اعتمدت الحكومة وبسبب افتقارها إلى القدرة على بسط سلطتها على تحالفات الميليشيات المحلية لاستعادة الأمن في الشرق، وعلى وفود من شيوخ القبائل للتفاوض على وقف إطلاق النار، في كلتا الحالتين فشلت هذه الإستراتيجية غير الرسمية في توفير سلام دائم أو معالجة الجذور الراسخة للصراع، وفي بعض الحالات انتهى بها الأمر إلى تأجيج التوترات بصورة اكبر والى منح قدر خطير من النفوذ إلى قوى غير رسمية[49].

وإذا ما مضينا قدما يتضح أن انتخابات جوان 2012 للمؤتمر الوطني العام الذي حل محل المجلس الوطني الانتقالي في 8 أوت 2012 تمثل استفتاءا على الوحدة الوطنية، وقد مثلت نسبة المشاركة العالية في الشرق مفاجئة لدعاة الفيدرالية المتشددين ومع ذلك فإن مسألة الفيدرالية ليست هامدة [50].

و- تحدي التشدد السلفي والجهادية :

تواجه السلطات الليبية الجديدة تنامي نشاط الجماعات الإسلامية المتشددة، وهو ما يمثل تطورا مزعجا يثقل كاهلها، فقبل انتفاضة 2011 [51]كانت الحركة الجهادية الرئيسية المنظمة في الدولة وهي الجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة قد تخلت بالفعل عن الراديكالية واعتزلت، وقد حاولت هذه الجماعة بعد أن تأسست بعد الجهاد ضد السوفييت الإطاحة بنظام القذافي في منتصف التسعينيات لكنها بدأت التحرك بعيدا عن الصراع المسلح في 2006، وفي 2009 تفاوض أعضاء مجلس شورى الجماعة –بعضهم في السجون الليبية وآخرون منفيون في أوروبا- لإنهاء الصراع مع النظام عبر ابن القذافي سيف الإسلام ، وأما البقية التي خالفت القرار فقد انضمت إلى القاعدة في باكستان تاركة وجودا غير منظم في ليبيا[52]

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبعد اندلاع الانتفاضة في بنغازي قامت الجماعة الإسلامية المقاتلة بليبيا والتيار الجهادي مثلهما مثل الإخوان المسلمين وفروعها بدعم ثورة فيفري 2011 ولعبت دورا هاما في الإطاحة بنظام القذافي. وجلبت الحركة ثروة من القوات شبه العسكرية ذات الخبرة إلى الثوار عديمي الخبرة نسبيا في ليبيا.ومن بعد ذلك غيرت الجماعة اسمها في مارس 2011 لتصبح الحركة الإسلامية الليبية من اجل التغيير. ووضعت أعضاءها تحت قيادة المجلس الوطني الانتقالي [53].

وقد ميز إضفاء الطابع المؤسسي على الجهاديين السلفيين مرحلة أخرى من تطورهم تمثلت في ظهور فرع من جماعة أكثر تطرفا انضوى تحت اسم جماعة أنصار الشريعة التي أعلنت تأسيسها في أفريل 2012بزعامة سفيان بن قمو . وهي مؤلفة من عناصر أكثر تشددا تابعة لكتيبة شهداء أبو سليم التي عارضت دمج الكتيبة في اللجان الأمنية العليا. كما تتواجد أيضا جماعة أنصار الشريعة في بنغازي بقيادة محمد علي الزهاوي وهو مؤسس الهيئة العليا لحماية وتحقيق أهداف ثورة فيفري 2011 وجمعية الدعوة الإسلامية والإصلاح . وتهدف هذه الأخيرة إلى توحيد كل الجماعات الإسلامية في ليبيا والجهاد ضد الطغاة والمشركين وإلغاء المحاكم العلمانية في البلاد [54]وترفض هذه الجماعة الرضوخ إلى سلطة وزارة الداخلية كما ترفض الانتقال إلى السياسة الحزبية والاندماج في مؤسسات الدولة شأنها في ذلك شأن كتائب الشيخ عمر عبد الرحمن السجين. بالمقابل قبلت تشكيلات إسلامية مسلحة أخرى الاندماج في مؤسسات الدولة الجديدة في ليبيا مثل اللجنة الأمنية العليا (وزارة الداخلية)وقوات درع ليبيا(وزارة الدفاع). كما استوعبت قوات الحرس الوطني برئاسة نائب زعيم الجماعة الاسلامية الليبية المقاتلة السابق خالد شريف أكثر من 30 كتيبة اغلبها من الغرب والجنوب الغربي [55].

ومنذ أوائل العام 2012 فرضت فئة سلفية رافضة في الشرق حضورها بقوة عبر شن عدد من الهجمات على المصالح الغربية مثل مقابر الحرب العالمية الثانية واللجنة الدولية للصليب الأحمر . والقنصلية الأمريكية وموكب لبعثة الدعم التابعة للأمم المتحدة بليبيا[56]. وقد مثلت حادثة الهجوم على القنصلية الأمريكية ومقتل السفير الأمريكي نقطة تحول في حالة المراوحة بين المجموعات المتشددة المسلحة وسلطة ثورة 17 فيفري. وذلك بصدور قرار حكومي يقضي بحل كافة التشكيلات المسلحة واستلام المقرات التي تشغلها ومصادرة أسلحتها . مع ذلك يأخذ جل المراقبين على الحكومة افتقارها إلى الرؤية المتكاملة للتعامل مع الكتائب المسلحة ومن بينها المحسوبة على التيارات المتشددة. هذا علاوة على عدم قدرتها على مواجهتها في حال أصرت على عدم التخلي عن سلاحها[57] .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن صعود الجماعات المسلحة في ليبيا قد يكون له تداعيات سلبية على شمال إفريقيا، إذ تحاول تونس إيجاد طريقة ناجحة للتعامل مع التيار السلفي المتشدد. وفي حال اشتدت شوكة أنصار الشريعة فإن ذلك سيشجع المتشددين في تونس على زيادة نشاطهم وقد ينتهي الأمر دون شك بالعنف والمواجهة مع السلطة. وفي الجزائر أكدت التقارير أن عناصر مسلحة من ليبيا شاركت في الهجوم الأخير على حقل الغاز في عين أميناس وهذا يعني أن المنطقة تأثرت بالفعل بالنشاط الراديكالي في ليبيا[58]، وفي سياق متصل اظهر تقرير أصدره مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أنه تم اعتراض طريق قافلة في النيجر كانت تحمل كميات كبيرة من المتفجرات من نوع سيمتكس و445 جهاز تفجير تقول السلطات أنها كانت متجهة إلى معسكرات تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في شمال مالي، ويزعم التقرير أن المتفجرات جاءت من المخازن العسكرية الليبية، كما زعم تقرير أخر وصول جهادي بارز مقرب من قائد تنظيم القاعدة أيمن الظواهري إلى الأراضي الليبية مشكلا ميليشيا من حوالي 200 عنصرا، ويبدوا أن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي أكثر اهتماما باستخدام ليبيا كقاعدة دعم لوجيستي [59]، وفوق كل هذا صارت ليبيا معبرا للمقاتلين من شمال أوروبا والمغرب متوجهين إلى سوريا ، وتؤكد التقارير الإخبارية والمصادر الجهادية أن بعض هؤلاء الأفراد قد حضروا معسكرات التدريب في مصراتة وبنغازي وفي الصحراء القريبة من بلدة هون والجبل الأخضر في الشرق[60].

والأكيد أنه في ظل الضعف الذي كشفته طريقة تعامل السلطات الليبية الجديدة مع الجماعات المتشددة فإن العديد منها ستظل تقاوم عملية إعادة الدمج وشرعية السلطات الحاكمة، خاصة في ظل استمرار رفض العديد منها تسليم أسلحتها.

ي- تطور علاقة تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) بالمجموعات الجهادية في مدينة درنة شرق ليبيا؛ التي تعرف انتشارًا لمجموعات مسلحة مثل " مجلس شورى شباب الإسلام " ، الذي يضمُّ تنظيم "أنصار الشريعة " العائدين من القتال الدائر في سوريا ومالي ، حيث يتبع المجلس فكريًّا وحركيًّا تنظيم "الدولة الإسلامية في العراق والشام " .وهذا ما يؤهل مدينة درنة لأن تتحول إلى قاعدة انطلاق وتمدد لتواجد تنظيم الدولة في شمال إفريقيا؛ وذلك بالنظر إلى ما تتيحه الفوضى والاضطرابات الأمنية في ليبيا من إمكانات لتوسع النشاط الجهادي في المنطقة .

- تحديات أمنية أخرى: أبانت التطورات والأحداث المتسارعة التي أعقبت سقوط نظام القذافي عن بروز عدد من التحديات الجديدة- إلى جانب التحديات السابقة الذكر- نوجزها في ما يلي:

- **الاحتجاجات الشعبية:** أثار الفشل في إدارة التوقعات ما بعد الفترة الانتقالية جنباً إلى جنب مع اتخاذ قرارات على المستوى الوطني بصورة مبهمة، إلى قيام احتجاجات ضد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحكومة الانتقالية في إطار "حركة تصحيح المسار". فالمتظاهرون غاضبون لعدم دفع رواتبهم وانعدام الفرص الاقتصادية وظروف العمل السيئة وانعدام القانون في صفوف المتمردين وتوجيه دعوات لصالح أو ضد قيام دولة دينية. ووجود مسؤولين من نظام القذافي في الحكومة. وقد تحولت تجمعاتهم في بعض الأحيان إلى تصرفات عنيفة. مع آثار مزعزعة للاستقرار: ففي 21 جانفي 2012، على سبيل المثال، اقتحمت مجموعة من الغوغاء مقر "المجلس الوطني الانتقالي"، وفجرت البوابات الأمامية باستعمالها قنابل يدوية وحاصرت عبد الجليل لعدة ساعات[61].

- **تأخر تحقيق العدالة الانتقالية:** والتي تساهم في تحقيق الأمن والعدل بين الأطراف المتنازعة ، كان ثمة خلط واضح في تعريف مفهوم العدالة الانتقالية كما كان هناك خلط بينه وبين مفهوم المصالحة.
- **التأخر في بدء عملية بناء الدولة:** وذلك من خلال المراحل التي تحددت في الإعلان الدستوري ، فضلا عن الانتقادات التي وجهت لبعض مواده .
- **ظاهرة الانتقام الشخصي وعمليات الثأر:** وهي ظاهرة انتشرت بحالات محدودة في بعض المناطق ، خاصة في تلك التي كانت تحت سيطرة كتائب القذافي [62].

4- آفاق تعزيز الأمن في ليبيا:

أبانت مختلف السياسات والقرارات التي اتخذتها السلطات الليبية الجديدة في تعاملها مع التحديات الأمنية السابقة الذكر عن محدودية الرؤى وغياب استراتيجيه واضحة وفعالة، ولكي تتمكن من احتواء هذه التحديات وتحقيق الأمن والاستقرار ينبغي عليها:

- العمل على تطبيق مبدأ السيطرة الديمقراطية على المؤسسات الأمنية، مع ربط مفهوم الأمن بقضايا حقوق الإنسان.

- بناء المؤسسة العسكرية ودعمها وتحديد دورها من خلال الدستور كحامية وأداة للدفاع عن الوطن والقيم الدستورية والديمقراطية.

- التأكيد على مسألة تعزيز حكم القانون، كأحد الأسس التي تساهم في تعزيز امن الوطن والمواطن [63].

- إصلاح الجهاز الأمني وإضفاء الطابع الرسمي عليه، بدرجة من اللامركزية تسمح لعناصر هذا الجهاز بالانتشار السريع في مختلف أنحاء ليبيا والتعامل مع متطلبات فرض الأمن في كل منطقة على حدى مع ربطه بمظلة مركزية توفر له غطاءا قانونيا وشرعيا تحت السلطة الانتقالية في البلاد[64]، وسيشكل ذلك حسب المتتبعين أفضل السبل لمعالجة مصادر عدم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاستقرار في شرق ليبيا على المدى القريب.

- ضرورة العمل على خطوات بعيدة المدى لتفكيك الميليشيات وإعادة إدماج مقاتليها.مع ضرورة التشاور مع المجالس العسكرية والمدنية وإشراك القادة الدينيين والاجتماعيين في العملية[65].

- ضرورة تحويل ولاء المليشيات المسلحة التي تم دمجها في الأجهزة الأمنية إلى الدولة الليبية، كما ينبغي الاستفادة من الكفاءات الموجودة في الأجهزة الأمنية السابقة خاصة الشرطية، والتي لم ترتكب أية انتهاكات ولم تتورط في قمع الليبيين[66].

- الشروع بتأسيس شركات لدعم وخلق فرص جديدة كأرضية تمهيدية لإدماج مقاتلي الميليشيات في المستقبل[67].

- توفير تنسيق أفضل داخل مؤسسات الدولة يمثل خطوة أولى حاسمة، إذ يجب على الإدارات التابعة لوزارات الداخلية والدفاع العمل معا لتأمين حدود ليبيا مع ضرورة تحديد الصلاحيات داخل وبين الإدارات بشكل واضح ويتعين على وزراء الحكومة البدء في التعاون على المستوى التنفيذي،وتنسيق السياسات والممارسات على نحو أفضل بين المدن والمراكز الحدودية، وكذلك الاستثمار في المعدات والتدريب والبنية الأساسية لمراكز الأمن الحدودية.

- العمل على تفكيك شبكة المصالح الاقتصادية والمحلية التي تغذي انعدام امن الحدود. مع ضرورة اتخاذ خطوات جريئة لدمج القبائل المهمشة في المجتمع الليبي وذلك عبر تخفيف التنمية المحلية ومعالجة المظالم الاجتماعية بإنشاء المزيد من المؤسسات الحكومية القوية في جنوب وشرق ليبيا[68].

- ضرورة منح الأولوية لتطوير وفرض معايير واضحة لمنع الانتهاكات بحق الأشخاص المحتجزين أو التمييز ضد جماعات بأكملها ، كأرضية تمهيدية للمصالحة التي تتطلب تحرك سريع لبناء مؤسسات قضائية تستند للقانون في التعامل مع الاتهامات الجنائية والسياسية . كما تحتاج هذه المؤسسات لسلطة تنفيذية تكون الذراع القائمة على تنفيذ أحكامها[69].

- إن منطق الإقصاء والإبعاد يفاقم من ظاهرة التشدد ولذا يكون من الأجدى التعامل بمنطق الشراكة الوطنية والمواطنة الفعالة التي عليها تقوم الدول الديمقراطية، وضرورة حث الجماعات المتشددة على التحول إلى مؤسسات مدنية تعبر كيف شاءت عن أفكارها بشكل سلمي، ويتطلب ذلك تبني إستراتيجية متعددة الآجال الطويل منها والقصير تتضمن تطوير مناهج التعليم، وتطوير وسائل الإعلام، وتحقيق العدل الاجتماعي والاقتصادي والشفافية

www.manaraa.com

والمحاسبة ومحاربة الفساد، وحفظ الحقوق السياسية والمدنية واحترام القيم والمبادئ الإسلامية وتضمين كل ذلك في الدستور(70).

الخاتمة:

يبدوا من التحديات التي سبق رصدها أن المسار الليبي نحو بناء الدولة والإصلاح الديمقراطي محفوف بالعديد من المخاطر والتحديات خاصة الأمنية منها والتي شكلت محور هذه الدراسة، على نحو ينذر بإمكانية تفجر الأوضاع في أية لحظة في ظل مناخ عدم الثقة المتنامي بين مكونات هيكل العمل الثوري الذي أطاح بنظام العقيد القذافي ، وإلى أن يتم تطوير مؤسسات وطنية ذات مصداقية خصوصا في مجالات الدفاع والشرطة وتقديم الخدمات الحيوية ، فمن المرجح أن يظل الليبيون متشككين من العملية السياسية وان يظلوا مصرين على الاحتفاظ بأسلحتهم والمحافظة على الهيكلية الراهنة للكتائب المسلحة غير النظامية.

ومن الأهمية بمكان التعامل بحرص مع الملفات الأمنية الشائكة من خلال تطبيق فكرة لجان المصالحة الوطنية، وبناء الجهاز الأمني وإضفاء الطابع الرسمي عليه، ومنع الصراعات وتنمية قدرات فض النزاعات القبلية و الجهوية، وفتح باب الحوار مع المتشددين السلفيين، ونزع السلاح ودمج الميليشيات المقاتلة في المجتمع المدني والمؤسسة العسكرية في أسرع وقت عبر حزمة من السياسات الاقتصادية والاجتماعية للحيلولة دون تحول السلاح إلى مصدر رزق لحامليه، بما يعقد من إمكانية الحل على نحو ما تشهد خبرة بعض الدول الإفريقية.

والأكيد أن حسن التعامل مع هذه التحديات والتصدي لها سيشكل العامل الرئيسي في تحديد مستقبل ليبيا في المرحلة المقبلة، وسيكون بمثابة صمام الأمان للنظام الجديد في مواجهة محاولات الاختراق والتغلغل من العديد من القوى الخارجية، وعدم الخضوع لمشروع الوصاية الجديدة الغربية لاسيما في ظل وجود النفط والغاز وتكالب هذه القوى على استغلاله وعلى استدامة الوضعية الحالية بصفتها فرصة استثنائية لتحقيق اكبر المكتسبات، وفي المقابل فإن الفشل في التصدي لمثل تلك التحديات سيمثل المنفذ الرئيسي لاختراقات خارجية و تمزقات داخلية يصعب التنبؤ بآثارها على وحدة ليبيا واستقرار المنطقة.

الهوامش:

(1)- "تقرير بعثة المجتمع المدني لتقصي الحقائق في ليبيا"، جانفي 2012، ص 13، متحصل عليه من:
www.pchrgaza.org/files/2012/FFM_Libya-Report-arabic.pdf

(2)-المختار بن عبدلاوي" ليبيا بين مقتضيات إعادة بناء الدولة وتحديات التحول الديمقراطي".ورقة مقدمة لمؤتمر ليبيا من الثورة إلى الدولة: تحديات المرحلة الانتقالية، جانفي 2012، الدوحة ، ص ص 4-5.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(3)- آمال العبيدي،" الأمن الوطني في ليبيا: تحديات المرحلة الانتقالية"، ورقة مقدمة لمؤتمر ليبيا من الثورة إلى الدولة: تحديات المرحلة الانتقالية، جانفي 2012، الدوحة ، ص4 .

(4)- يوسف محمد الصواني،"التحول الديمقراطي في ليبيا: تحليل للتحديات السياسية والاقتصادية لمرحلة ما بعد القذافي "، ورقة مقدمة لمؤتمر ليبيا من الثورة إلى الدولة: تحديات المرحلة الانتقالية، جانفي 2012، الدوحة ، ص1.

(5)- آمال العبيدي، مرجع سابق، ص9 .

(6)- آمال العبيدي، مرجع سابق، ص 3 .

(7)- للمزيد من التوضيح حول الأجهزة الأمنية في عهد القذافي انظر: - "تقرير بعثة المجتمع المدني لتقصي الحقائق في ليبيا"، مرجع سابق ، ص ص 13-15.

(8)- أماني الطويل، " ليبيا الجديدة تحديات إدارة التنوع"، ورقة مقدمة لمؤتمر ليبيا من الثورة إلى الدولة: تحديات المرحلة الانتقالية، جانفي 2012، الدوحة، ص7.

(9)- محمد مجاهد الزيات ،"إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية في دول الثورات" ،ص ص 7-8، متحصل عليه من:
studies.aljazeera.net/.../2013124104712534604.htm

(10)- كامل عبد الله، "دور السلاح في إشعال الصراعات الداخلية في ليبيا " ، متحصل عليه من :
www.siyassa.org.eg/Category/2/106/.../20.aspx

(11)- بول سالم، أماندا كادليك ، "تحديات العملية الانتقالية في ليبيا"، أوراق كارنيجي ، جوان 2012، ص7، متحصل عليه من:
carnegieendowment.org/files/**LIBYA**_4.pdf

(12)- "التحديات الأمنية في حقبة ما بعد القذافي"، تقرير الشرق الأوسط رقم 115، ديسمبر 2011 ، متحصل عليه من:
http://www.crisisgroup.org/~/media/Files/Mid20Challenges%20Qadhafi%20ARABIC.pdf

(13)-أماني الطويل، مرجع سابق، ص3.

(14)- "التحديات الأمنية في حقبة ما بعد القذافي"، مرجع سابق، ص19.

(15)- أماني الطويل، مرجع سابق ، ص4.

(16)- "التحديات الأمنية في حقبة ما بعد القذافي"، مرجع سابق، ص18.

(17)- المرجع نفسه، ص 31.

(18)- المرجع نفسه، ص 6.

(19)- محمد عاشور ،" ليبيا ما بعد القذافي ميراث من التحديات" ، ص3، متحصل عليه من:
http://arabsi.org/attachments/article/262/%D9%84D9%86%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%A7%D8%AA.pdf

(20)- "التحديات الأمنية في حقبة ما بعد القذافي"، مرجع سابق ، ص6.

(21)- المرجع نفسه، ص 31.

(22)- محمد مجاهد الزيات ،مرجع سابق، ص 8.

(23)- "التحديات الأمنية في حقبة ما بعد القذافي"، مرجع سابق ، ص31.

(24)- بول سالم، أماندا كادليك ، مرجع سابق، ص 8.

(25)- جيسون باك ، باراك بارفي، "في أعقاب الحرب : الصراع على ليبيا في مرحلة ما بعد القذافي"، متحصل عليه من:
http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/in-wars-wake-the-struggle-for-post-qadhafi-libya

(26)- "التحديات الأمنية في حقبة ما بعد القذافي"، مرجع سابق ، ص 12.

(27) –زياد عقل، " ما بعد القذافي: التحديات الستة لمستقبل ليبيا "، ص 2، متحصل عليه من:
http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/2/105/1717/%D8%AA%D8%AD%D9%84%D9%8A%D9%84%D8%%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B0%D8%A7%D9%81%D9%8A.aspx

(28)- محمد عاشور ،" ليبيا ما بعد القذافي ميراث من التحديات" ، مرجع سابق، ص3.

(29)- بول سالم، أماندا كادليك، مرجع سابق ، ص 12

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(30)- "التحديات الأمنية في حقبة ما بعد القذافي" ،مرجع سابق، ص 12

(31)- محمد عاشور ، مرجع سابق، ص 3.

(32)- آمال العبيدي، مرجع سابق، ص 6.

(33)- فريدريك ويري ،"تحدي بناء الأمن في شرق ليبيا" ، ص 19، متحصل عليه من :

(34)- بول سالم،أماندا كادليك، مرجع سابق، ص 10.

(35)- بيتر كول،"فوضى خطوط الحدود: تأمين حدود ليبيا"،ص 1 ، متحصل عليه من

carnegieendowment.org /libya-ar.pdf

(36)- المرجع نفسه، ص3.

(37)- بول سالم، أماندا كادليك، مرجع سابق ،ص 11.

(38)- محمد عاشور ،مرجع سابق، ص 2 .

(39)-أندرو انجل ، " تحديات ليبيا ما بعد القذافي" ، ص 2، متحصل عليه من:

http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/libyas-post-qadhafi-challenges

(40)- أندرو انجل ،"التحديات التي تواجه الحكومة الليبية" ، ص 3 ، متحصل عليه من :
http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/challenges-facing-the-libyan-government

(41)- بول سالم، أماندا كادليك، مرجع سابق، ص 10.

(42)- بيتر كول ، مرجع سابق ، ص 12.

(43)- بول سالم، أماندا كادليك، مرجع سابق، ص 11.

(44)- فريدريك ويري، مرجع سابق ، ص 3.

(45)- يمتد إقليم برقة من الحدود المصرية في الشرق إلى سرت غربا وعاصمتها بنغازي، انظر:

- حسين عطوي،" ليبيا بين مخاطر التقسيم والصراعات القبيلة"، ص2 ، متحصل عليه من :

http://www.al-watan.com/viewnews.aspx2-8ED2-16951DCBBCD3&d=20130223&writer=0

(46)- فريدريك ويري، مرجع سابق، ص 1.

(47)- المرجع نفسه، ص ص 3-4.

(48)- حسين عطوي، مرجع سابق، ص 2.

(49)- فريدريك ويري، مرجع سابق، ص 17.

(50)- المرجع نفسه، ص ص 8-9.

(51)- وقد كان الشرق مصدرا لمعظم تيارات المعارضة الإسلامية المختلفة سواء منها المعتدلة (مثل الجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة، الذراع المحلي للإخوان المسلمين) والجهادية المتشددة (مثل الجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة، انظر:

- "فهم الصراع في ليبيا ". تقرير الشرق الأوسط رقم 107، جوان 2011، ص15، متحصل عليه من:

http://www.crisisgroup.org/~/media/Files/Middle%20East%20North%20Africa.pdf

(52)- هارون زيلين، "الحضور الجهادي في ليبيا "، متحصل عليه من :

http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/jihadisms-foothold-in-libya

(53) - عمر عاشور، "تحديات الصعود: دور اسلاميي ليبيا في بناء دولة ما بعد الثورة ". متحصل عليه من:

- انشقت الجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة إلى فصيلين سياسيين تنافسا في الانتخابات التشريعية في تموز/يوليو 2012: حزب الوطن المعتدل ذي القاعدة الواسعة الذي انضم إليه بلحاج والأصغر وحزب الأمة الوسط الأكثر تعصبا وتلونا بالصبغة الإسلامية الذي انضم إليه معظم أعضاء الجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة الآخرين تحت قيادة الشخصية البارزة سامي الساعدي. ولم يفز حزب الوطن بأية مقاعد فيما نال حزب الأمة الوسط مقعدا واحدا تم تخصيصه لعبد الوهاب قايد شقيق الراحل أبو يحي الليبي الشخصية القيادية بالقاعدة، انظر: هارون زيلين، مرجع سابق.

(54)- فريدريك ويري ، مرجع سابق، ص ص11-12.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(55)-عمر عاشور" الجماعات الإسلامية في ليبيا:الأقلية الجهادية والبوصلة السياسية لليبيا ما بعد القذافي ". متحصل عليه من:
http://www.brookings.edu/ar/research/opinions/2012/09/15-libyan-jihadism-ashour

(56)- فريدريك ويري . مرجع سابق، ص 9.

(57)- السنوسي بسيكري، "ليبيا :تحديات الحكومة في مواجهة الجماعات المتشددة ". متحصل عليه من:
studies.aljazeera.net/.../2012107101114220108.htm

(58)- ريل كلير وولد،"الجماعات المسلحة في ليبيا تهدد استقرار شمال إفريقيا". ترجمة: مكي معمري، متحصل عليه من:
E:\1\X2apGNub.htm.part.htm

(59)- عمر عاشور،" تحليل اتجاه الإسلاميين في ليبيا : الصعود والتحول والمستقبل". متحصل عليه من:
www.brookings.edu/...**libya-ashour**/**omar-ashour**-policy-briefing-arabic.pdf

(60)- هارون زيلين، مرجع سابق.

(61)- أندروا أنجل، "المرحلة الانتقالية المتخبطة في ليبيا". متحصل عليه من:
www.washingtoninstitute.org/.../**libya**s-floundering-transition

(62)- آمال العبيدي، مرجع سابق، ص ص 9-10.

(63)- محمد مجاهد الزيات، مرجع سابق، ص 8.

(64)- زياد عقل، مرجع سابق، ص 3.

(65)- "التحديات الأمنية في حقبة ما بعد القذافي ". مرجع سابق، ص 32.

(66)- محمد مجاهد الزيات، مرجع سابق، ص 8.

(67)- "التحديات الأمنية في حقبة ما بعد القذافي ". مرجع سابق، ص 38.

(68)- بيتر كول، مرجع سابق، ص ص 1-2 .

(69)- زياد عقل، مرجع سابق، ص 2.

(70)- السنوسي بسيكري، مرجع سابق، ص 6.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com